کافیه

٦٦/١٩١

FAZILET NESRIYAT

متن كافيه

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وهي اسم
وفعل وحرف لانها اما ان تدل على معنى
في نفسها اولا الثاني الحرف والاول اما
ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة اولا الثاني
الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك
حد كل واحد منها الكلام ما تضمن

كابقال صفة مادح ونعت مادح ولا يجوز كونه بدلا من لفظة الجلالة لان كون المشتق بدلا غير جائز وكذا لا يجوز ان يكون عطف بيان لعدم جواز كون المشتق عطف بيان على بيان بعض الفضلاء ويجوز ان يكون الرحمن منصوبا بفعل مقدر وجوبا اى اعنى الرحمن ومرفوعا على انه خبر مبتدأ محذوف وجوبا اى هو الرحمن والرحيم مجرورة صفة بعد صفة للفظة الله لا للرحمن وان قيل يكون صفة للرحمن وكذا يجوز الرفع والنصب فيه واعلم ان في الرحمن الرحيم تسعة احتمالات سبعة منها جائز رفعهما ونصبهما وجرهما ورفع الاول مع نصب الثاني وعكسه وجر الاول مع رفع الثاني او نصبه واثنان ممتنعان رفع الاول ونصبه مع جر الثاني لامتناع الاتباع بعد القطع على المختار

ملخص من المغرب

فان قيل لم يصدر الشيخ رحمه الله رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعل الحمد جزءا من الرسالة قلت هضما وكسرا لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدر به على سننها فان قيل في يلزم ان يكون الحمد متروكا قلت لا يلزم اذ عدم التصدير لا يلزم عدم الذكر لجواز الاتيان من غير ان يجعل جزءا من كتابه مع ان المرام من ذكر الحمد في حديث الحمد اعم من ان يكون قوليا او فعليا فظهر ان ترك الذكر لا يستلزم ترك التلفظ والمصنف رحمه الله تعالى ذكر الحمد بطريق التلفظ دون الكتابة واما التعارض الواقع بين الحديثين من ان احدهما يدعى ان يكون مقدما على الاخر فمدفوع بحمل الابتداء في حديث البسملة على تحقيقي اى كونه مقدما مطلقا على المطلوب وغيره بخلاف الابتداء في حديث الحمد لان المقصود من الابتداء فيه الابتداء الاضافي اى كونه مقدما على المقصود وان سبقه شيء لا يضر فان قيل لم بدأ المصنف بتعريف الكلمة والكلام قلت ليكون الطالب على بصيرة في طلبه لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وكيف يكون الطالب على البصيرة والحال ان الغرض كونه على البصيرة فان قيل لم قدم تعريف الكلمة على الكلام قلت لوجوه اربعة الاول توقف تحقق مفهوم الكلام على تحقق مفهوم الكلمة والثاني تحقق معرفة مفهوم الكلام على معرفة مفهوم الكلمة والثالث توقف تحقق فرد الكلام على تحقق فرد الكلمة والرابع توقف تحقق معرفة فرد الكلام على معرفة فرد الكلمة

كلمتين بالإسناد ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين
أو في اسم وفعل الاسم ما دل على معنى في نفسه
غير مقترن بإحدى الأزمنة الثلاثة ومن خواصه
دخول اللام والجر والتنوين والإسناد إليه
والإضافة وهو معرب ومبني فالمعرب
المركب الذي لم يشبه مبني الأصل وحكمه
أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا
الإعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعاني
المعتورة عليه وأنواعه رفع ونصب وجر

والمسند إليه مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند إليه مفقود وفي الاسم والحرف أحدهما مفقود فالاسم إذا كان مسندا فالمسند إليه مفقود لما عرفت أن الحرف لا يكون مسندا ولا مسندا إليه والاسم المسند من حيث أنه مسند لا يكون مسندا إليه وإذا كان الاسم مسندا إليه فالمسند مفقود فثبت تحقق الكلام في اسمين أو في اسم وفعل فإن قيل إن نحو يا زيد كلام اصطلاحي باتفاق النحاة مع أنه مركب من حرف نداء والاسم مع أن المصرفات ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين قلت نعم إن نحو يا زيد وإن كان بحسب الظاهر من تركيب الحرف والاسم إلا أنه في الحقيقة ليس من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب اسم وفعل لأن أصله أدعو زيدا =

أي كلمة دلت هكذا قال الشارح رحمه الله وقال المحشي عبد الله الدين لا يخفى أن كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة فتذكير الضمير في ما دل باعتبار لفظه ومعناه =

والخاصة على ضربين لفظي ومعنوي فالأول ثلاثة دخول اللام والجر والتنوين والكافي باقي الثلاثة وإنما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم احتياجه إلى التعريف لأنه خبر وحق الخبر أن يكون نكرة ليفيد المخاطب فائدة تامة وإنما لم يدخل الجر على الفعل بناء على أن الأصل في الفعل أن لا يدخل عليه شيء من الإعراب لعدم العلة المقتضية للإعراب في الفعل إنما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر لأن حرف الجر قد يدخل على الفعل على سبيل الحكاية كما يقال زيد مرفوع بقام في قولنا قام زيد وفيه نظر لأن المراد بقام هنا لفظة قام فيكون اسما لا فعلا فالأولى في الجواب إنما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر ليشمل جر المضاف إليه وإنما اختص التنوين بالاسم ولم يدخل الفعل لأن التنوين على ما يجيء عن المص في آخر الكتاب خمسة أقسام تنوين التمكن والتنكير والعوض عن المضاف إليه والترنم فالمخصوص بالاسم الأقسام المذكورة وأما التنوين الترنم فليس بمخصوص بالاسم بل يدخل الاسم والفعل والحرف لأنها لتحسين الإنشاء أي الصوت وأما اختصاص تنوين التمكن فلكونه دليلا على أصالة الكلمة التي تدخل عليها في الاسمية ولا إمكانية للفعل في الاسمية لأن التمكن لا معنى له في الفعل لأن معناه دخول الاسم لم يشبه الفعل فلم يصح وضعه فيه فلم يدخل هذا التنوين على

الفعل وأما التنكير فلأنه إنما يدخل على الاسم ليفرق بين المعرفة والنكرة وهو يستوي وسيبويه فإن بلا تنوين معرفة وبتنوين نكرة وأما العوض عن المضاف إليه فلأن الفعل لا يقع معرفة ونكرة حتى يحتاج إلى التنوين الذي هو عوض عن المضاف إليه وأما التنوين الذي في مسلمين على ما سيجيء فإنما يدخل على الاسم لأن الفعل لا يتصف بالتثنية والجمع وأما التنوين الذي في مسلمات فإنما يدخل على الاسم لأن الفعل لا يجمع جمع المؤنث